

Distr.: General  
1 June 2015  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة اللجنة الفرنسية لجنوب أفريقيا، وهي منظمة  
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي\*

تلقى الأمين العام هذا البيان الذي يجرى تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230615 190615 15-08583X (A)



## البيان

يشهد عام ٢٠١٥ مرحلة الانتهاء من الأهداف الإنمائية للألفية ويسجل انطلاق برنامج عالمي جديد في مجال التنمية المستدامة بالنسبة للعقود المقبلة.

وعلى خلاف الأهداف الإنمائية للألفية التي تناولت جوانب التنمية بطريقة منفصلة، ينبغي أن تعتمد أهداف التنمية المستدامة نهجاً أكثر تكاملاً في مجال حقوق الإنسان وتضعها في مركز برامج التنمية.

ولئن لُوْحظ إحراز تقدم ملحوظ فينبغي من أجل تحقيق تنمية مستدامة أن يضمن لكل فرد كرامته ومستوى أساسي من الرفاهية:

- مكافحة الفقر واستئصال الجوع عن طريق إيجاد مبادلات تجارية متوازنة بين بلدان الشمال والجنوب وتقدير المهارات المحلية واحترام الموارد الطبيعية المحلية وتطوير مشاريع التنمية المحلية؛
- تقوية الشراكة العالمية عن طريق تعزيز قدرات الدول النامية ونقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف لكي يتسنى لكل فرد التمتع بالتعليم والتدريب الجيد ومن ثم الحصول على فرص العمل والرعاية الصحية الجيدة والماء الصالح للشرب والكهرباء والاتصالات ووسائل النقل؛
- تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون عن طريق وضع مؤسسات عامة تتسم بالفعالية والشفافية واحترامها وكذلك تطوير مؤسسات قضائية مستقلة ومن خلال المحاربة الفعلية للفساد والإفلات من العقاب؛
- زيادة مكافحة آثار التغير المناخي عن طريق اتخاذ تدابير عاجلة تهدف إلى وضع احترام البيئة في مركز المشاريع الصناعية والمبادلات التجارية وإذكاء الوعي لدى الدول والأفراد؛
- تحسين الإدارة العالمية لحركات الهجرة القسرية عن طريق تعزيز قدرات بلدان الجنوب في مجال استقبال ملتمسي اللجوء واللاجئين وإيجاد نظام حماية خاص باللاجئين بسبب الظروف المناخية؛
- منع نشوب النزاعات عن طريق مكافحة كره الأجانب وجميع أشكال التمييز وعن طريق تعزيز الوعي بثقافة عدم العنف بواسطة البنيات التعليمية في القطاعين العام والخاص وجميع شبكات الاتصال.

ومن المأمول وضع آلية للتقييم الدوري للدول من قبل الدول الأخرى لكي يتسنى تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بانتظام وينبغي إشراك المجتمع المدني في هذا الصدد.

ولن يتحقق إنجاز أهداف التنمية المستدامة دون استخلاص الدروس من التجارب الماضية. ومن ثم ينبغي من الآن فصاعدا مراعاة بعض الأهداف التي نسيت في إطار برنامج التنمية السابق. ومن الضروري أيضا مراعاة الخصوصيات المحلية والسياقات الخاصة بكل دولة وتحديد أهداف واقعية لا تسمح لكل دولة طرف بإنجاز نتائج كمية فحسب بل نتائج كيفية أيضا.

وينبغي إشراك جميع الجهات الفاعلة في التنمية مثل الجهات الفاعلة من القطاع الخاص وأعضاء المجتمع المدني، ولا سيما الشباب والنساء. وينبغي أن تشارك في هذا البرنامج كل دولة وكل شعب من بلدان الشمال والجنوب على حد سواء. ولن يترك أي شخص جانبا.